المهرجان ورؤية المملكة (٢٠٣٠)

الندوات الثقافية والفكرية للجنادرية (٣٢)

تعيش المملكة العربية السعودية منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان (يحفظهما الله) حراكًا مجتمعيًا شاملًا لكافة المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومنذ أبريل ٢٠١٦م ــ وهو تاريخ اعتماد الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠ ــ اتخذ هذا الحراك بعدًا تنظيميًا، يشتمل على أساليب وخطط ومواعيد تنفيذ الرؤية وما انبثق عنها من برامج، والدور المنوط بجميع المؤسسات الوطنية، الحكومية والخاصة، في تنفيذها، لتحقيق تطلعات القيادة والشعب إلى مستقبل واعد، يضع المملكة وشعبها في مصاف الدول الكبرى، التي تتميز بـ: مجتمعها الحيوي: (ذي القيم الراسخة، والبيئة العامرة، والبنيان المتين)؛ واقتصادها المزدهر، (بما يتطلبه من: فرص مثمرة، وتنافس جاذب، واستثمار فاعل)؛ ووطنها الطموح، (الذي يستند إلى حكومة فاعلة ومواطن مسؤول)، وهي المرتكزات الثلاثة التي انطلقت منها الرؤية لارتياد المستقبل.

وقد أَولى المهرجان الوطني للتراث والثقافة لرؤية المملكة الطموحة بمرتكزاتها الرئيسة، ما يليق بها من اهتمام، حيث جعلها موضوع الندوات والمحاضرات التي تتناول الشأن الوطني في الأنشطة الثقافية والفكرية لدورة هذا العام، وخصص للجانب الاجتماعي والثقافي سبع ندوات، هي: (التحول الوطني والتنمية الثقافية والاجتماعية)، و(المرأة وتعزيز دورها في المجتمع)، و(مشاركة المرأة في الشأن العام وصناعة القرار في المجتمع)، و(واقع الدراما السعودية)؛ و(الشخصيات الثقافية المكرمة) (٣ ندوات).

وسوف نتناول فيما يلي ما طرح في هذه الندوات من أفكار تعكس طموحات المملكة ومسيرتها نحو المستقبل بخطى راسخة، وخطط واضحة، وبرامج محددة.

يوسف كامل خطاب

إننـا ندرك أهمية الثقافات بصفتها مرتكـزًا أساسيًّا في تشكيل هوية الأمم وقيمهـا، ونرى في تنـوع الثقافات وتعددهـا واحترام خصوصيـة كل ثقافة، مطلبًا للتعايش بين الشعوب، وتحقيق السلام بين الدول.. ونؤكد على أهمية البعـد الإنساني المشترك في كل ثقافة، بعيدًا عن مفهـوم صدام الثقافات.. لقـد أصبح البعد الثقافي مرتكـزًا أساسيًّا في العلاقات بـين الدول والشعوب، ومن المهم تعزيزه لخدمة السلم والأمن الدوليين.

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله)

المهرجان وطموحات المملكة الاقتصادية وفقًا لرؤية ٢٠٣٠

الاقتصاد هو القاطرة التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق طموحاتها في كافة المجالات الأخرى، فبغير اقتصاد مزدهر وقوي، لن تتمكن دولة من تطوير وتحسين منظومتها التعليمية أو الصحية، ولن تستطيع أن توفّر فرص العمل أو تحسّن مستوى الخدمات التي يحتاج إليها المواطن في حياته اليومية من شبكات المواصلات والاتصالات، فضلًا عن الكهرباء والمياه والغاز وغيرها من الضروريات الأساسية لأي مجتمع، ومن ثم فلا يتصور وجود تنمية بغير اقتصاد، أو باقتصاد متدنٍ أو مأزوم؛ ومن هذا كان للاقتصاد نصيب الأسد في رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومن ثم كان موضوعًا من موضوعات الندوات الثقافية لهذا العام، حيث خصص للجانب الاقتصادي للرؤية ثلاث ندوات، هي: (توازن القوى وموقع المملكة في خارطة الاقتصاد العالمي .. رؤية المملكة ٢٠٣٠ وانعكاساتها على الاقتصاد السعودي)، و(العلاقات السعودية - الهندية.. التاريخ والواقع والمستقبل)، و(الفرص الاستثمارية والاقتصادية بين السعودية والهند)؛ وسوف نستعرض فيما يلي ما تضمنته تلك الندوات من آراء وأفكار ومناقشات، تتعلق بطموحات المملكة الاقتصادية، وفقًا للرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠.

ندوة: (توازن القوى وموقع المملكة العربية السعودية في خارطة الاقتصاد العالمي .. رؤية ٢٠٣٠ وانعكاساتها على الاقتصاد السعودي)

عقدت هذه الندوة، يوم الاثنين الموافق ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ، الموافق ١٢ فبراير ٢٠١٨م، وشارك فيها كل من : ريتشارد شماير، رئيس مجلس دراسات الشرق الأوسط في واشنطن، والسفير السابق للولايات المتحدة الأمريكية في سلطنة عمان؛ والأستاذ إحسان أبو حليقة، الأستاذ الجامعي، وعضو مجلس الشورى لعدة دورات؛ والدكتور حسين شبكشي، أحد الناشطين الاقتصاديين، وأحد رجال الأعمال السعوديين، وأحد الكتاب الصحفيين المتخصصين في الشأن الاقتصادي. وأدار الندوة مستشار التخطيط الاستراتيجي الدكتور محمد الكثيري.

وقد اشتملت الندوة على العديد من العناصر التي دار حولها حديث المشاركين.

وهذه العناصر هي:

١. موقع المملكة على خارطة الاقتصاد العالمي

الاقتصاد السعودي هو الأول عربيًّا، والخامس عشر عالميًّا، وهو ما يجعل المملكة عضوًا رئيسًا وبارزًا ومؤثّرًا في المنظمات الاقتصادية العالمية، كمجموعة العشرين، ومنظمة

التجارة العالمية (الجات)، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي؛ فضلًا عن دورها المحوري في قطاع النفط والطاقة ـ إنتاجًا واحتياطًا ـ مما يجعلها عنصر توازن في دعم استقرار الأسواق والأسعار، لفائدة المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

٢. طبيعة الاقتصاد السعودي قبل رؤية ٢٠٣٠

أجمع المتحدثون على أن الاقتصاد السعودي اعتمد على مدى عقود عدة على النفط، الذي كان مصدر الدخل الوطني للمملكة، واستطاعت الحكومة أن توفر من خلاله دعم شامل وسخي لكافة الخدمات والسلع التي يحتاج إليها المجتمع لتحقيق الاستقرار المنشود، حيث وفرت الدولة الرعاية الصحية، والتعليم المجاني، ودعمت البرامج الخاصة بالإسكان، وهيأت فرص العمل لأكثر من ٧٠٪ من السعوديين في القطاع الحكومي.

وإزاء هذا الواقع المستقر، تعاملت الحكومة مع المستقبل بخطط اقتصادية خمسية، كانت بمثابة جرعات قصيرة لتحديات قصيرة الأجل تعدها وزارة التخطيط، وكان فيها نوع من الاستقلالية، حيث لم تكن هناك شروط إلزامية للوزارات المعنية بتلك الخطط الخمسية. واستمرت الأوضاع الاقتصادية على هذا النحو إلى أن واجهت الدولة العديد من التحديات الاقتصادية، الداخلية والخارجية، التي فرضت على المملكة تغيير سياستها الاقتصادية وتبني سياسة جديدة، وإلا فسوف تواجه بأزمات حادة تصعب معها المحافظة على الاستقرار الذي تعيشه، ليس على المستوى الاقتصادي، لكن على المستوى الاجتماعي أيضًا، إذ إن الاقتصاد في ذاته هو ظاهرة اجتماعية، لأن أي حدث أو تغيُّر اقتصادي يؤدي بالضرورة إلى تغيرات اجتماعية.

٣. التحديات الاقتصادية التي واجهتها المملكة

أجمع المتحدثون على أن هنالك تحديات اقتصادية جديدة فرضت نفسها على الاقتصاد السعودي، جعلت الحكومة تبادر إلى مواجهتها والبحث لها عن حلول حاسمة وبعيدة المدى ومأمونة النتائج، وتجسدت تلك الحلول في الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠. وتمثلت أبرز التحديات الاقتصادية التي واجهتها المملكة ـ وفقًا لما أورده المتحدثون ـ فيما يلي:

أ. (تحدي الأجيال) ـ كما أسماه أحدهم ـ أو تحدي (خلق الوظائف) ـ كما أسماه آخر ـ: وقد نشأ هذا التحدي كنتيجة طبيعية لزيادة عدد السكان بصورة ملحوظة خلال العقود الخمسة الماضية، حيث كان عدد السكان عام ١٩٧٥م عشرة ملايين مواطن، وبلغ الآن (٣٠) مليون مواطن. وتمثل فئة الشباب حوالي ٧٠ ٪ من هذا العدد، وهذه الفئة تحتاج إلى متطلبات اقتصادية كبيرة، ليس أقلها إيجاد أو توليد فرص عمل ذات قيمة، تشبع رغبات الشباب في تحقيق ذواتهم لعقود قادمة. ولا يعني هذا التحدي (توطين الوظائف) أو سعودتها كما يظن البعض، لأن ذلك سيتم حتمًا في المنظور القريب، ولكنه يعني فتح مجالات عديدة من القطاعات غير التقليدية لتستوعب آلاف المتخرجين من الجامعات والمعاهد وكافة قطاعات التعليم.

ب. تحدي الدخل القومي للدولة، والمتمثل في الاعتماد على النفط كمصدر دخل وحيد للدولة؛ وهو التحدي الأعظم الذي يواجه الدولة في الحاضر والمستقبل، حيث إن النفط كسلعة، معرض للنضوب الاقتصادي قبل أن ينضب طبيعيًا، بمعنى أنه قد يفقد قيمته الاقتصادية في السوق العالمية رغم توفره في الطبيعة، تمامًا مثلما حدث للفحم الذي كان السلعة الاقتصادية الرئيسة في العالم قبل ظهور البترول، ولم يعد الآن من السلع ذات العائد الاقتصادي الكبير الذي كان عليه من قبل.

وقد برز هذا التحدي بصورة واضحة عندما انخفضت أسعار النفط إلى أقل من النصف خلال السنوات الماضية، نتيجة تغير معدلات العرض والطلب، وزيادة أعداد المنتجين من خارج منظمة الأوبك (مثل: روسيا وأمريكا وكندا) التي ضخت كميات هائلة من النفط التقليدي والصخري، وأغرقت بها السوق، ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية إلى أقل من النصف.

ج. تحدي المكانة الدولية، ويعني المحافظة على المكانة الاقتصادية للمملكة كعضو في المنظمات الاقتصادية العالمية، حيث يتطلب استمرار هذه العضوية أن تكون المملكة صاحبة معدل نمو اقتصادي معين، ومستوى ناتج قومي معين، كما تتطلب أن تكون صاحبة منهجية شفافة، ومسؤولية ومحاسبة ومكاشفة، ولديهامن تفعيل الأنظمة والقوانين الجادة والمفعَّلة وغير المسبوقة. ما يجعلها سوقًا حرة مفتوحة للجميع، بمعادلات عادلة وقابلة للقياس والمحاسبة.

٤. الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠ وانعكاساتها على الاقتصاد السعودي

انبثقت الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠ في أبريل ٢٠١٦م، من أجل التصدي العملي والعلمي المدروس للتحديات الاقتصادية التي واجهتها المملكة. وعلى الرغم من الطابع الاقتصادي الغالب على الرؤية، إلا أنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، لكنها تعالج جودة الحياة

ونوعيتها في المجتمع السعودي على مدى العقد القادم، وذلك من خلال البرامج الوطنية المتتالية التي تهدف إلى:

أ. معالجة الهدر الناتج عن دعم الدولة للخدمات والسلع بصورة شاملة، وذلك عبر تطبيق برنامج التوازن المالي، الذي يسعى إلى توفير الدعم للفئات المستحقة فقط، وهو ما تم تنفيذه من خلال (حساب المواطن) الذي خصص الفئات المستحقة للدعم ومستحقات كل فئة منها. وقد مكّن تطبيق هذا الإجراء الدولة من القيام بتصحيح أسعار الخدمات والسلع، كالكهرباء والماء والمحروقات ... ونحوها.

ب. زيادة عوائد الدولة وإيراداتها، وذلك من خلال:

طرح أولي يقدر بـ (٥ ٪) من شركة (أرمكو) التي تعد أكبر شركة سعودية في مجال النفط، وهو حدث اقتصادي عالمي هام، له عائداته المادية والمعنوية على الاقتصاد السعودي، لما سيترتب عليه من ترسيخ المكانة الاقتصادية العالمية للمملكة، ولما سيدره على الاقتصاد السعودي من عائدات كبيرة، فضلًا عن أنه سيجعل الاقتصاد السعودي أكثر شفافية.

فرض ضرائب جديدة، (مثل: ضريبة الأراضي الفضاء، وضريبة القيمة المضافة ٥٪)، والتي توجه إلى تحسين الخدمات المقدَّمة للمواطنين، من إسكان وتعليم وصحة...ونحوها.

زيادة الرسوم المقررة على الوافدين العاملين في القطاع الخاص، وهو ما سوف يؤدي إلى تحسين وإصلاح سوق العمل، والقضاء على ظاهرة العمالة السائبة، فضلًا عن القضاء على البطالة أو التقليل من نسبتها إلى أدنى مستوى.

ج. إعداد المزيد من برامج التنوع الاقتصادي التي يتم الإعلان عنها من حين لآخر، والتي تستهدف إيجاد قطاعات وأنشطة اقتصادية جديدة، أو موسعة ـ كالسياحة والترفيه والحج والعمرة ... ونحوها من الأنشطة ـ التي تحسِّن نوعية الحياة، وتدعم الاقتصاد في الوقت نفسه، وتوفر المزيد من الوظائف ـ التي لا تحتاج إلى مهارات استثنائية كبيرة أو تدريب مكلف أو مُبالغ فيه ـ وإعادة هيكلة أنشطة أو قطاعات حالية تحتاج إلى التطوير والتجديد لمواكبة المستقبل الاقتصادي، كالقطاع المالي على سبيل المثال، حيث ستكون هنالك حاجة إلى المزيد من المصارف، وشركات التأمين المهنية، والقطاعات التخصصية في مجالات الصحة والتعليم والتدريب... ونحوها.

د. مكافحة الفساد بكل صوره وأشكاله، بهدف المحافظة على المال العام، وتحقيق الكفاءة والشفافية والنزاهة والحماية للوظائف العامة، وبخاصة ما يتعلق منها بتعاقدات الحكومة ومشترياتها؛ حيث تمت الموافقة السامية على استحداث دوائر متخصصة لقضايا الفساد في النيابة العامة، تقوم بالتحقيق والادعاء في قضايا الفساد، وترتبط بالنائب العام مباشرة.

هـ. تخصيص بعض القطاعات الاقتصادية التي تسيطر عليها الحكومة، كالرعاية الصحية والتعليم، مما سيرفع من مستوى كفاءتها نتيجة التنافس، ويشجع القوى العاملة على الانتقال من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، فضلًا عن توفير المزيد من الوظائف، وبخاصة للسيدات اللائي لا يمثلن حاليًا سوى ٢٢ ٪ من سوق العمل، ويجري رفع تلك النسبة لتصل إلى ٣٠ ٪.

٥. موقف السعوديين من الرؤية وبرامجها

لقيت الرؤية قبولًا حسنًا، وموافقة وتأييدًا، سواء من الجهات الحكومية، أو من المواطنين، وكانت فئة الشباب هي أقوى فئات المجتمع تأييدًا وتفاعلًا مع الرؤية، باعتبارها السبيل إلى تحقيق تطلعاتهم المستقبلية في التوظيف والترفيه والاستقرار الاجتماعي. وهناك من أبدى مخاوفه من كثرة التغييرات وتداخلها وسرعة حدوثها، باعتبارها أمرًا غير معتاد حتى وقت قريب في المجتمع السعودي المحافظ بطبيعته؛ وهناك من استبطأ وتيرة التغيير وطالب بتسريعها واختصار المديات الزمنية المقررة لها؛ فيما رأى فريق ثالث أن الأمر يسير بوتيرة مقبولة لا سريعة ولا بطيئة.

ومع اختلاف الآراء حول زمن تطبيق الرؤية وبرامجها، إلا أن هنالك إجماع على حتميتها وضرورتها، رغم ما يرافقها من تغيرات صعبة ومؤلمة ـ قد تمتد إلى ثلاث سنوات، وفقًا لتقديرات البعض، وقد تمتد لأكثر من ذلك وفقًا لتقديرات البعض الآخر ـ حتى تتم إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي وإصلاحه، ويصبح أكثر تنافسية وأكثر ديناميكية؛ خصوصًا وأن الجميع أصبح على يقين بأن البديل لعدم التفكير في التغيير، والاستعداد له، وتقبُّله، هو انقراض الاقتصاد السعودي وتلاشيه، مثلما حدث ـ على سبيل المثال ـ مع الاقتصاد اليوناني والبرتغالي والهولندي؛ وهذا ما يفرض على كل فئات المجتمع تحمُّل آلام سنوات التحول وبرامجه مهما كانت بالغة، إذ لا سبيل إلى الشفاء إلا بتناول الدواء.

وقد بدأت قطاعات الدولة كافة ـ الاقتصادية والخدمية وغيرها ـ في تنفيذ برامج الرؤية، منذ أن تم

إقرارها في أبريل ٢٠١٦م، والعمل على تحقيق أهدافها، التي تصل إلى (٩٦) هدفًا استراتيجيًا رئيسًا، ليست جميعها أهدافًا اقتصادية، وإن كانت محصلتها هي تحقيق النمو الاقتصادي، الذي تطمح الرؤية في أن يصل إلى ٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية.

وقد تم العديد من الحوارات والنقاشات والجلسات والندوات، لتناول كافة النقاط التي تتعلق بمستقبل الاقتصاد السعودي، وتحويله بشكل جذري، ليكون قادرًا على مواجهة التحديات القائمة، فضلًا عن التحديات القادمة، ليس في المحافظة على وضعه الحالي في منظومة الاقتصاد العالمي والمؤسسات الاقتصادية العالمية (منظمة التجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ... وغيرها)، ولكن لتحقيق تقدم وتحسن يتجاوز الوضع الحالي إلى أفق أعلى وأرحب بإذن الله.

٦. النتائج المرتقبة لتنفيذ الرؤية

أشار المشاركون في الندوة إلى أن تنفيذ الرؤية سيسفر عن نتائج عديدة منها:

- تحقيق القدرة على منافسة الاقتصادات العالمية المماثلة في المكانة والوضع الاقتصادي، والتي تشارك المملكة العضوية في مجموعة العشرين ـ كتركيا والهند وجنوب إفريقيا وروسيا والمكسيك وتشيلي ـ وهي الدول التي يجب أن نقارن أنفسنا بها، وأن نتنافس معها. ويتطلب هذا أن تتم إعادة هيكلة غير مسبوقة للقطاع الاقتصادي بأكمله، بما سينتج عن ذلك خروج قطاعات وشركات من السوق السعودية، لتحل محلها قطاعات وشركات أخرى، حيث من المتوقع ـ على سبيل المثال ـ أن يتلاشى قطاع المقاولات ـ الذي كان مكونًا رئيسًا للاقتصاد التقليدي، ومصدرًا للثروات الكبيرة ـ وأن يدخل قطاع التعدين على السوق بقوة، ليكمل قطاع الطاقة، ويوفر المزيد من فرص الاستثمار، بما يتبعها من فرص التوظيف.
- تجديد معايير التنافس لتصبح أكثر جرأة، وأكثر سرعة وديناميكة، ليس على مستوى القطاع الخاص وحده، وإنما على مستوى القطاع الحكومي أيضًا، حيث ستبرز خلال المرحلة القادمة القطاعات أو الوزارات الأكثر أتمتة، الأسرع أداءً وإنجازًا.
- تداخل التحديات مع بعضها البعض، بحيث يصعب فصل التحديات الثقافية عن التقانية عن الاقتصادية عن الاجتماعية عن الديمغرافية، وهو ما يتطلب مواجهتها جميعًا في وقت واحد.
- التعامل مع الرؤية بمرونة وموضوعية، فهي ليست نصوصًا صخرية تستعصي على التعديل أو التحسين، بل هي نصوص قابلة للتعديل من أجل تحقيق الأهداف المنشودة بمرونة وكفاءة، وقد تم بالفعل تعديل التوازن المالي ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣ عندما تبين أن تعديله سيحقق مصلحة أكبر ونتائج أفضل.

هـ. أن اقتصاد المستقبل لن يكون متحررًا تمامًا من عائدات النفط، كما قد يتصور البعض، وإنما سيكون النفط أحد روافد هذا الاقتصاد، وليس الرافد الأوحد كما هو الحال قبل وضع الرؤية والبدء في تنفيذها.

واختتمت الندوة بالمداخلات والإجابة على أسئلة الحضور، التي أثرت الموضوع وعمَّقت ما تم طرحه من أفكار.

ندوة: (العلاقات السعودية ـ الهندية.. التاريخ والواقع والمستقبل)

تأتي هذه الندوة في سياق استضافة المهرجان لجمهورية الهند الصديقة لتكون ضيف المهرجان هذا العام، وتهدف إلى التعريف بالعلاقات السعودية ـ الهندية العميقة والعريقة، والتي تؤهل البلدين لتطوير هذا العلاقات، وبخاصة في الجانب الاقتصادي الذي أفردت له ندوة خاصة، سيرد الحديث عنها لاحقًا.

عقدت الندوة، يوم الأحد الموافق ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ، الموافق ١١ فبراير ٢٠١٨م، وشارك فيها كل من: الدكتور نالين سوري، مدير عام المجلس الهندي للشؤون الدولية؛ والدكتور سعود بن محمد الساطي، سفير خادم الحرمين الشريفين في جمهورية الهند، والأستاذ أحمد جاويد، سفير جمهورية الهند لدى المملكة؛ والدكتور يحيى بن مفرح الزهراني، أستاذ الدراسات الدبلوماسية في معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية؛ وأدار الندوة الدكتورفهد بن عبد الرحمن المليكي.

وأشار المتحدثون إلى عمق العلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين، والتي تضرب بجذورها في عمق التاريخ، حيث إن العلاقات بين الهند والعالم العربي قد بدأت قبل ظهور الإسلام، وتوطدت وازدهرت بعد ظهوره، من خلال التجار العرب الذي قصدوا شبه القارة الهندية، وأثروا في ثقافة الهند وحضارتها وتأثروا بها. ويمثل مسجد (شيرامان جمعا) في منطقة كودونقلار في ولاية كيرالا ـ وهو أول مسجد بني في الهند منذ ١٤٠٠ عام ـ رمزًا للتسامح بين الحضارتين الإسلامية والهندية، فضلًا عن ازدهار الروابط الثقافية والعلمية بين الهند والعالم العربي في العصر العباسي، الذي شهد اهتمام العرب بترجمة كتب الفلسفة والعلوم والأدب

والطب والفلك والكيمياء إلى اللغة العربية.

وقد تأسست العلاقات الحديثة بين المملكة العربية السعودية والهند، بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧م بوقت قصير، حيث تبادل البلدان إنشاء البعثات الدبلوماسية، وسرعان ما تم توطيدها بالزيارات المتبادلة بين القادة وكبار المسؤولين في البلدين، حيث قام الملك فيصل بن عبد العزيز (يرحمه الله) ـ عندما كان وليًا للعهد ـ بأول زيارة للهند في مايو عام ١٩٥٥م، وكذلك زارها الملك سعود بن عبدالعزيز (يرحمه الله)، ومثلت أول زيارة على مستوى رئيس الدولة من أي من البلدين إلى الآخر، وفي العام التالي ١٩٥٦م استقبلت المملكة رئيس الوزراء الهندي (جواهر لال نهرو) استقبالًا حارًا، عكس ما تتمتع به علاقات البلدين من تفاهم وتقارب.

وأشار المشاركون في الندوة إلى الدور البارز للبعد الثقافي والحضاري في تعزيز علاقات الصداقة بين المملكة والهند، ويأتي اختيار المهرجان الوطني للتراث والثقافة للهند لتكون ضيف الشرف تأكيدًا على الأهمية التي يوليها البلدان للعلاقات بينهما بشكل عام وللبعد الثقافي والحضاري في هذه العلاقات بشكل خاص؛ مما جعل الهند مقصدًا لأبناء شبه الجزيرة العربية لأغراض الدراسة والتجارة والعمل والسياحة.

وقد بدأت الصلات الإنسانية والثقافية بين شعبي البلدين منذ وقت بعيد، سبق العلاقات الرسمية بينهما، فقد كان رائد المسرح الهندي (إبراهيم بن حمد القاضي) سعودي الأصل، هاجر والده من مدينة عنيزة إلى بومبي في بداية القرن الميلادي الماضي لتنمية تجارته، وهناك رزق بولده إبراهيم عام ١٩٢٥م، فتلقى تعليمه الأساسي فيها، ثم سافر إلى لندن عام ١٩٤٨م لدراسة المسرح، وعاد إلى بومبي ليقود الحركة المسرحية الحديثة في الهند، وهو ما يؤكد تفاعل السعوديين مع الثقافة الهندية، ومساهمتهم فيها.

ونوه المشاركون إلى ما طرأ على العلاقات بين البلدين من تحول صوب مرحلة جديدة، في يناير عام ٢٠٠٦م، الذي شهد زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) للهند، و مشاركته ـ كضيف شرف ـ في احتفالات الهند بيوم الجمهورية؛ حيث وقّع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ورئيس الوزراء الهندي (مانموهان سينغ) خلال الزيارة (إعلان دلهي)، الذي عكس رؤيتهما المشتركة بشأن مستقبل العلاقة بين البلدين الصديقين.

وفي فبراير ٢٠١٠م، قام رئيس الوزراء الهندي (مانموهان سينغ) بزيارة رسمية إلى المملكة، وخلالها وقع الزعيمان على (إعلان الرياض)، الذي رفع مستوى العلاقات بين البلدين تمشيًا مع الحقائق العالمية الجديدة والفرص المتكشفة في القرن الحادي والعشرين، وأكدا أيضًا على أهمية دور الشباب في تعزيز العلاقات بين البلدين.

وازدادت العلاقات توطيدًا، عندما قام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) بزيارة الهند عامي ٢٠١٠م ـ عندما كان أميرًا لمنطقة الرياض ـ و٢٠١٤م ـ عندما كان وليًا للعهد ونائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للدفاع ـ حيث تم التأكيد على أهمية توطيد الشراكة الاستراتيجية بينهما؛ وجاءت زيارة دولة رئيس الوزراء الهندي (ناريندا مودي) للمملكة في ٢٠١٦م لتضفي على العلاقات الثنائية المميزة بين البلدين مزيدًا من القوة والحيوية.

وعدّد المشاركون في الندوة الأبعاد الإنسانية والاقتصادية التي تربط بين البلدين، والتي من أبرزها أن في المملكة حوالي (٣,٢) ملايين هندي، يمثلون أكبر جالية هندية في الخارج، ويساهمون في مشروعات التنمية في المملكة ودعم الاقتصاد الهندي، ويحظون بالتقدير والاحترام. كما تعد الهند أحد أهم الشركاء التجاريين للمملكة، حيث يوجد للشركات الهندية حضور قوي في السوق السعودية، وهي تعمل في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والصناعات التحويلية ومشروعات البنية التحتية. فيما تعد المملكة رابع أكبر شريك تجاري للهند؛ كما أن هناك تعاونًا في مجالات عدة منها الدفاع والأمن، إضافة إلى افتتاح مكتب لشركة (أرامكو) السعودية في الهند ممثلًا لكل قارة آسيا.

وأشار المتحدثون في الندوة إلى الفرص المستقبلية الواعدة لعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والوصول بها إلى قمة التعاون، خصوصًا وأن كلتيهما تتبع خطة استراتيجية مستقبلية تمد إلى ٢٠٣٠.

ندوة: (الفرص الاستثمارية والاقتصادية بين السعودية والهند)

أقيمت الندوة، في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الرياض انتركونتينينتال، يوم الاثنين ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ، الموافق ١٢ فبراير ٢٠١٨م، وشارك فيها كل من الدكتور عبد الله القويز، الخبير والكاتب الاقتصادي (السعودية)؛ والمهندس عمر باحليوة، رئيس مكتب ديوان الأعمال الأساسية للاستشارات الاقتصادية وممثل من مجلس الأعمال السعودي ـ الهندي (السعودية)؛ والسيد عرفان علانة، رئيس مجموعة علانة (الهند)، والدكتور ألوين ديدار سينغ، أمين عام اتحاد الغرف التجارية والصناعية الهندية سابقًا (الهند). وقد قدم المشاركون في

الندوة أوراق عمل تضمنت نقاطًا هامة، تبلورت فيما يلي:

- الواقع الحالي للاستثمار بين البلدين

اتفق المتحدثون على أن الواقع الحالي للاستثمارات بين البلدين لا تعكس العلاقة الاستراتيجية بينها، والتي بدأت منذ عشر سنوات، فلا يعمل في المملكة حاليًا سوى أقل من (٥٠) شركة هندية فقط، وهي لا تعد من الشركات الهندية الكبرى، على الرغم من أن الشركات الهندية المرخص لها من قبل هيئة الاستثمارات السعودية تبلغ (٤٢٦) شركة؛ وقد أشار د. القويز إلى أن هذا العدد المذكور على موقع الهيئة قديم، بينما العدد الحالي يصل إلى (٢٠٠٠) شركة!! بينما تتجاوز الاستثمارات السعودية في الهند (٧٢,٢) مليون ريال، وهي لا تتضمن (١٠٠) مليون التي استثمرتها شركة سابك السعودية في الهند؛ فضلًا عن تحويلات الهنود العاملين في المملكة، التي تؤدي إلى توازن الميزان التجاري بين البلدين، رغم إشارة الدراسات الهندية أنه يميل دائمًا إلى صالح المملكة.

- تعدد التحديات التي تواجه الاستثمار

عدّد المتحدثون من الطرفين التحديات التي تواجه الاستثمار في كلتا الدولتين، فعلى الجانب السعودي تمثلت التحديات في:

أ. اختلاف القوانين بين الحكومة الفيدرالية والولايات الهندية بشأن الهياكل الأساسية، مما جعل المستثمرين السعوديين يحجمون على الاستثمار في الهند.

ب. انتشار الفساد في جميع الأنشطة الاقتصادية الهندية، رغم استكمال المنظومة القانونية الهندية الاقتصادية، مما يجعل المستثمرين السعوديين يتخوفون من الدخول في السوق الهندية.

ج. إحجام وزراء اقتصاد الهند عن زيارة المملكة لعرض الفرص الاستثمارية في بلدهم، فقد كانت آخر زيارة لوزير اقتصاد هندي للمملكة عام ٢٠١٠م، بينما زار وزراء الاقتصاد السعوديون الهند خلال هذه الفترة أربع مرات. وفي السياق نفسه لم تقم أية مجموعة اقتصادية هندية بزيارة المملكة، فيما قامت ست مجموعات من رجال الأعمال السعوديين بزيارة الهند لدراسة الفرص الاستثمارية؛ يضاف إلى ما سبق أنه لم تقم مؤتمرات سعودية ـ هندية على المستوى الوطني لعرض الفرص الاستثمارية في البدين .

د. استمرار الجانب الهندي في إثارة قضايا ضد الإغراق في المملكة، مما يستهلك جهود المسؤولين، ويجعل الاستثمار في الهند مكلفًا من الناحية الإجرائية، مما لا يشجع على الاستثمار في الهند.

هـ. عدم وجود خط ملاحي بين الهند ودول الخليج بعامة، وبينها وبين المملكة بخاصة، مما يعيق سلاسة التبادل الاقتصادي بين الدولتين.

و. تفضيل الهنود الاستثمار عبر المناطق الحرة في

المنطقة ـ والمتمثلة في منطقة (جبل علي) بدولة الإمارات ـ وهو ما سوف يضعف من تواجد الشركات والمنتجات الهندية في السوق السعودية، وخصوصًا في ظل تطبيق الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠ التي تقيد استدامة تواجد الشركات والمنتجات الهندية في السوق السعودية على استثمارها بالدرجة الأولى داخل المملكة.

ز. عدم وجود منطقة حرة بين المملكة والهند للاستفادة منها في تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وقد أشار أحد المتحدثين إلى إمكانية تطوير المحادثات التي كانت تتم بين المملكة ودول مجلس التعاون، والتي قد لا تسمح ظروف المجلس الحالية باستكمالها، اتتم بين المملكة والهند حاليًا، مع بقاء إمكانية تطويرها على مستوى دول المجلس عند توفر الظروف المناسبة.

- العوامل المشجعة على الاستثمار في الدولتين:

أورد المتحدثون في الندوة العديد من العوامل المشجعة على الاستثمار في كلتا الدولتين، فذكر الجانب الهندي أن من هذه العوامل:

أ. مواكبة الهند لظاهرة التحضر السائدة في أنحاء العالم المتقدم، والتي تتجسد في تحويل المدن الكبرى إلى مدن ذكية، فقد تمكنت الهند من تطوير أكثر من (١٠٠) مدينة لتصبح مدينة ذكية، وذلك استعدادًا للثورة الصناعية الرابعة أو التغيير التقني الذي يتم بسرعة حثيثة تحت مسمى الأأتمة، أو الذكاء الاصطناعي، الذي تم استخدامه من قبل الشركات الهندية العاملة في مجال صناعة السيارات والحواسب الآلية وغيرها.

ب. أن الهند من الأسواق العالمية الكبرى الجاذبة للاستثمارات، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات التي دخلت الهند خلال السنوات الماضية (١٩٠) مليار دولار، وتعود الجاذبية الاستثمارية للهند لما تملكه من قاعدة اقتصادية قوية، وقدرة تنموية عالية، تسهم فيها تحويلات الهنود العاملين في الخارج، والتي تبلغ (٣٠) مليار دولار سنويًا، ويأتي الكم الأكبر منها من العاملين في دول الخليج العربية.

ج. أن الهند تعتبر ثالث أكبر حجم للناتج المحلي في العالم،؛ ولديها كفاءات بشرية عالية في كافة المجالات؛ والعديد من الموانئ والمرافق؛ وشبكة كبيرة من السكك الحديدية والنقل الجوي ... وكلها مقومات ضرورية لنجاح الاستثمارات الخارجية التي تتخذ من الهند مقصدًا للنشاط الاقتصادي.

د. تشجيع الاستثمارات الخارجية عبر العديد من الإجراءات الداخلية، والتي كان أبرزها: تقليص الكثير من القوانين المعوقة للاستثمار؛ وتبسيط الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات الاستثمارية؛ وإصلاح المنظومة القانونية الخاصة بالضرائب، حيث تم إلغاء أكثر من (٧٠) ضريبة؛ واتخاذ خطوات حاسمة من أجل التصدي للفساد.

- الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الطرفين:

استعرض المتحدثون الفرص الاستثمارية المتاحة في كلتا الدولتين، فأشار الجانب السعودي إلى أن هناك العديد من المجالات التي تستطيع المؤسسات والشركات الهندية الرسمية أن تلعب دورًا رائدًا في تنميتها، ومنها: علوم وبرامج الفضاء، ومجال الصناعات الغذائية، ومجال النقل البحري وعلوم البحار، ومجال التعليم، وقد أشار المتحدثون من كلتا الدولتين إلى ضرورة استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الطرفين، وذلك لاعتبارت عديدة، منها:

أ. أن كلتا الدولتين تنطلق من رؤية استراتيجية لتحقيق الرفاهية والاستقرار لشعبي الدولتين في موعد أقصاه نهاية العقد القادم ٢٠٣٠. ومثلما تهيئ الرؤية للهند أن تكون إحدى القوى الاقتصادية القوية في العالم، فإن الرؤية السعودية تؤهل المملكة لأن تكون قلعة للاستثمارات العالمية، ومركزًا ماليًا عالميًا، لموقعها في قلب العالم العربي والإسلامي من جهة، وتوسطها بين قارات العالم الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا من جهة أخرى، مما يحبذ تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين البلدين والاستفادة من الفرص الاستثمارية

ب. أن هناك الكثير من المتغيرات الدولية التي يتبناها العالم الغربي، وهي تدعو إلى الحمائية الاقتصادية، والتي تعني إلغاء العولمة التي تشجع الاقتصاد الحر، والعودة إلى اقتصاد السوق الذي كان سائدًا قبل (٣٠) عامًا؛ ولهذا التحول آثاره السيئة على القوى الاقتصادية الآسيوية كالصين والهند وأندونيسيا وتركيا، والتي يتعين عليها دعم الاستثمارات فيما بينها لتصمد في مواجهة الاقتصاد الغربي في المستقبل.

ج. أن الدول الاقتصادية الكبرى في الغرب تعاني من قلة الموارد البشرية في ظل ارتفاع معدل الأعمار، وهو ما سيجعل تلك الدول تتجه خلال السنوات العشرين القادمة إلى استقطاب القوى البشرية من الدول النامية التي تتميز شعوبها بصغر متوسط الأعمار؛ وما لم تكن اقتصاديات تلك الدول النامية مستقرة وواعدة، فسوف تفضل الكفاءات

والمهارات البشرية الانتقال إلى الدول الكبرى، مما سيترك آثارًا سلبية على الاقتصاد الوطني في الدول النامية.

د. أن الدولتين قد سبق لهما التوقيع على اتفاقيتين اقتصاديتين، أولهما خاصة بتبادل الإعفاء الضريبي، والثانية خاصة برعاية وتشجيع وحماية الاستثمار، ويمكن الاستفادة من هاتين الاتفاقيتين في استغلال الفرص الاستثمارية المشار إليها آنفًا.

المهرجان وطموحات المملكة الثقافية والاجتماعية وفقًا لرؤية ٢٠٣٠

أشرنا في موضع سابق إلى أن الرؤية الاستراتيجية (٢٠٣٠)، ليست رؤية اقتصادية فحسب، وإن كان الاقتصاد عمودها الفقري، ولكنها رؤية شاملة تستهدف جميع مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية لأن غايتها النهائية هي تحقيق استقرار المواطن وتنميته تعليميًا وصحيًا وثقافيًا ونفسيًا ... وغيرها من الجوانب المتعلقة برفاهية الإنسان وسعادته؛ ولذلك أفسح المهرجان ساحته الثقافية والفكرية في هذه الدورة، لتناول الطموحات المستقبلية التي اشتملت عليها الرؤية في مجالات التعليم والتثقيف والإعلام والعمل والشؤون الاجتماعية، وذلك من خلال تخصيص ندوة للحديث عن البرامج الوطنية التي تبنتها المملكة لتنفيذ ما تضمنته الرؤية في هذا المجال؛ وهي موضوع حديثنا في المبحث التالي.

ندوة: (التحول الوطني والتنمية الثقافية والاجتماعية):

عقدت هذه الندوة، يوم الخميس ٢٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ، الموافق ٨ فبراير ٢٠١٨م، وشارك فيها كل من: معالي الدكتور أحمد بن محمد العيسى، وزير التعليم؛ ومعالي الدكتور عواد بن صالح العواد، ومعالي الدكتور علي بن ناصر العفيص، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، الذي أناب عنه المهندس عبد الرحمن المطيري نظرًا لظروفه الصحية. وأدار الندوة سعادة الأستاذ خالد السليمان.

وقد استعرض المشاركون في الندوة دور كل وزارة من الوزارات الثلاث في تنفيذ خطة التحول الوطني، التي تقودها الدولة للمرة الأولى من أجل تحقيق التحول المنشود الذي يرقى بالدولة في جميع المجالات إلى مصاف الدول المتقدمة إقليميًا وعالميًا؛ انطلاقًا من الرؤية الاستراتيجية الشاملة (٢٠٣٠)، التي أصبحت بمثابة خارطة طريق لكافة المؤسسات الحكومية، وغيرها من مؤسسات المجتمع لتنطلق صوب تحقيق مستهدفات الرؤية وأهدافها الأساسية؛ خلال العقد القادم، مستفيدة في ذلك مما تتميز به استجابة وترحيب من شباب المملكة بخاصة، وهي الفئة الصانعة للمستقبل والمؤثرة فيه؛ ومما تتسم به من وسطية حقيقية، مستندة إلى القيم الدينية الأصيلة والانفتاح في الوقت نفسه على الثقافات العالمية، ومن مشاركة فئات المجتمع كافة ـ كهولًا ورجالًا وشبابًا من الجنسين ـ في التفاعل معها والعمل على إنجاحها.

وقد أوضح وزير التعليم ما تقوم الوزارة بتنفيذه حاليًا من برامج ومشاريع وسياسات لتحقيق الإصلاحات المنشودة في مجال التعليم ليتوافق مع متطلبات الرؤية وأهدافها، موضحًا أن تلك الإصلاحات تتم عبر خمسة محاور: أولها: تطوير فلسفة التعليم والتعلم؛ وثانيها: تطوير السياسات التعليمية؛ وثالثها: توسيع المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية؛ ورابعها: تحسين البيئة التعليمية والتربوية؛ وخامسها: إشراك القطاع الخاص في العملية التعليمية.

وفصل وزير التعليم القول فيما تطمح الوزارة إلى تنفيذه في كل محور من هذه المحاور، والأهداف المنشودة مما يطبق فيه من برامج ومشاريع إصلاحية، ولنذكر ـ على سبيل المثال ـ أهداف المحور الأول الخاص بـ(تطوير فلسفة التعليم والتعلم)، وفقًا لما جاء في مشاركة معاليه بالندوة، حيث ذكر منها:

- الانتقال من التعليم المعتمد على المعلم إلى التعليم المعتمد على الطالب، وما تطلبه ذلك الهدف من تطوير ثقافة المعلمين عبر البرامج الداخلية والخارجية كبرنامج (خبرات) الذي يجري تنفيذه عبر تدريب مئات المعلمين.
- تطوير المناهج التعليمية إلى مناهج تقيس الكفاءات المطلوبة في الطلاب وتشجع على مهارات التفكير الإبداعي والتفكير النقدي والاتصال بالآخرين والتواصل معهم.
- التوسُّع في النشاط اللاصفي، بما يتطلبه من تغيير بيئة المدرسة، وطريقة التعليم، وإدراج ساعة نشاط في الجدول الأسبوعي لتساعد الطلاب على اكتشاف مواهبهم، ومن ثم كسر حاجز الرتابة الذي يسود المدارس.
- استخدام التقانة بشكل موسع في العملية التعليمية، عبر مبادرة: (بوابة المستقبل) التي تهدف إلى تحويل البيئة التعليمية إلى بيئة تقانية إلكترونية تستفيد من التقانة بشكل كبير في التخاطب مع الطالب والتواصل مع ولي أمره.

وعلى هذا النحو من الأهداف الواضحة والمحددة في محور (فلسفة التعلم) تتبع وزير التعليم المحاور الأربعة الأخرى لتطوير المنظومة التعليمية، موضحًا أهدافها،

وآليات تنفيذ كل هدف منها، وما تم البدء في تنفيذه منها، وما تم تحقيقه من إنجازات، وما زال منها في حاجة إلى مزيد من الجهد ليدخل مرحلة التنفيذ حتى تلامس الطموحات أرض الواقع، لإحداث التحول المطلوب وفي الوقت المحدد في رؤية ٢٠٣٠، وما انبثق عنها من برنامج التحول الوطني بمبادراته التي بلغت (١١٣) مبادرة، اختصت منها وزارة التعليم بـ (١٢) مبادرة، تعمل عليها الجهات التعليمية، لجعل التعليم رائدًا للنهضة المرجوة للمملكة.

أما دور وزارة الثقافة والإعلام في خطة التحول الوطني، فيتمثل ـ وفقًا لما أوضحه وزير الثقافة والإعلام ـ في اتجاه الوزارة إلى إدارة العملية الإعلامية، بمزيد من المرونة والديناميكية في التعامل مع الأحداث، وخصوصًا بعد أن أصبح من الصعوبة بمكان التحكم فيما يتم طرحه عبر وسائل الإعلام التي تعددت وتنوعت بصورة كبيرة، لم تعد تجدي معها النظرية التقليدية في إدارة الإعلام، والتي كانت تتم عبر المتابعة والمراقبة والتدخل عندما يتطلب الأمر. وتسعى الإدارة الحالية إلى إيجاد إعلام مهني مؤثر، يقوم بالمشاركة والتأثير وصناعة النجاح، والمبادرة بالفعل وليس انتظار الحدث أو الموقف لإظهار ردة الفعل.

ولتحقيق السياسة الإعلامية الجديدة لدورها المطلوب في التحول الوطني، اتخذت الوزارة عدة إجراءات عملية لتنظيم العمل الإعلامي على المستويين الداخلي والخارجي؛ فعلى المستوى الداخلي، تم إنشاء (مركز تواصل حكومي) يضم (٧٠) جهة حكومية، ليكون هناك صوت موحد للأجهزة الحكومية، تعبر من خلاله عن كل ما يخصها من أحداث وأخبار وتطورات وإنجازات وما يواجهها من صعوبات وتحديات، وهي خطوة غير مسبوقة على مستوى الإعلام الداخلي، حيث لم يكن لأي من تلك الجهات نشاط إعلامي واضح أو تواصل مستمر مع الجمهور الذي يحتاج إلى معرفة أدق التفاصيل عن تلك المؤسسات لتسهيل التعامل معها والاستفادة من خدماتها.

أما على المستوى الخارجي، فتسعى الوزارة إلى تطويره عبر (مركز التواصل الدولي) الذي يقوم بمتابعة كافة وسائل الإعلام العالمية على مدار الساعة، ومتابعة ما يدور في العالم من أحداث لإصدار بيانات موحدة بعدة لغات، وإيصالها إلى وكالات الأنباء المتخصصة، في الوقت المناسب؛ كما يتولى المركز استقبال الطلبات والتساؤولات الدولية عن أخبار المملكة وما يدور فيها من أحداث، والإجابة عليها للقضاء على الشائعات والأخبار الكاذبة والمغبركة التي تنشر في الخارج عن المملكة. كما تسعى المملكة إلى إنشاء مكاتب أو مراكز إعلامية في العديد من دول العالم، وخصوصًا في الدول المعروفة باهتمامها الإعلامي، مثل بريطانيا، ليكون إعلامنا الخارجي مواكبًا للمكانة والثقل الدولي والإقليمي للمملكة، باعتبارها قبلة المسلمين في أصقاع الأرض، وإحدى الدول العشرين المؤثرة في الاقتصاد العالمي.. وأشار الوزير، وهو يختم حديثه عن دور الإعلام في التحول الوطني، إلى أن الوزارة تقوم حاليًا بإعداد (استراتيجية التواصل الإعلامي) التي سيتم إنجازها قريبًا.

وفي حديثه عن دور الثقافة التي تشكل القوة الناعمة التي تؤثر في الناس وترفع مستوى وعيهم بطريقة غير مباشرة، أشار الوزير إلى (الهيئة العامة للثقافة) التي تضطلع حاليًا بالأنشطة الثقافية داخل المملكة، مؤكدًا على أن الثقافة أعم وأشمل من مفهوم الأدب كما كان سائدًا من قبل، وأن إضافة العناصر الثقافية الأخرى ـ كالمسرح مثلاً ـ تدعم الأدب وتوسع دائرة المستفيدين من الأنشطة الثقافة في المملكة، مؤكدًا على أن الوزراة تسعى حاليًا إلى تكثيف الأندية الأدبية في كافة مناطق المملكة، وتوسيع مجال أنشطتها لتشمل الإبداعات الثقافية الأخرى ولاتظل محصورة على الأدب .

واستعرض المتحدث باسم وزير العمل دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في خطة التحول الوطني، فأوضح دور الوزارة في تمكين المواطنين بعامة ـ اقتصاديًا واجتماعيًا ـ عن طريق العمل، وهو الدور الذي تشترك فيه الوزارة مع غيرها من الجهات الحكومية، أما الدور الذي تنفرد به فيتعلق بالفئات التي تعتمد اقتصاديًا على الوزارة، كالمطلقات والأطفال الذين لاعائل لهم وكبار السن ممن لادخل لهم وذي الاحتياجات الخاصة .... وغيرهم من الفئات المشمولة بالضمان الاجتماعي. حيث قامت الوزارة بتصنيف هذه الفئات في برنامج التحول الوطني، وعملت على تحويلهم من أشخاص يعتمدون على الإعانات إلى فئات أو أسر منتجة.

كما أجرت الوزارة العديد من الدراسات والبحوث الاجتماعية على كل فئة من تلك الفئات للوقوف على ما لديها من نقاط قوة ونقاط ضعف، لتعزيز الأولى وتلاشي الثانية؛ مع الحرص على أن شمولية الخدمات المقدمة للفئات المهمشة أو الضعيفة.

وفي مجال تحسين وتطوير أداء الوزارة، سعت إلى إيجاد طاقم متخصص من العاملين في المجال الاجتماعي؛ فضلاً عن تشجيعها المستمر للعمل التطوعي، والذي شهد قفزة

هائلة في أعداد العاملين فيه، حيث قفز عدد المتطوعين منذ البدء في برنامج التحول الوطني من (١١) ألف متطوع، إلى (٥٥) ألف متطوع، وتطمح الوزارة إلى أن يصل العدد في ٢٠٢٠ إلى (٣٠٠) ألفًا، وفي ٢٠٣٠ إلى مليون متطوع. وفي سياق المشاركة المجتمعية تسعى الوزارة إلى إنشاء معيار وطني لتلك المشاركة، ليتمكن من خلاله المشارك من معرفة أدق التفاصيل عن مشاركة وكيف تمت الاستفادة منها تحقيقًا لمبدأ الشفافية، وصولًا إلى مجتمع الجسد الواحد الذي تسوده روح التواد والتراحم والترابط والتعاون والتعاطف التي حث عليها ديننا الحنيف.

واختتمت الندوة بعدد من المداخلات من قبل الجمهور، تضمنت العديد من الأسئلة التي أجاب عنها المشاركون في الندوة.

ندوة : واقع الدراما السعودية

نظرًا لما تلعبه الفنون من دور كبير في تكوين ثقافة المجتمع، فقد خصص لها المهرجان إحدى ندواته، التي ناقشت (واقع الدراما السعودية)، وكيفية تناولها لاهتمامات وتحديات وتطلعات المجتمع السعودي، وإلى أي مدى تعد الدراما السعودية انعكاسًا لهذا الواقع.

وقد عقدت هذه الندوة مساء يوم الأحد ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ، الموافق ١١ فبراير ٢٠١٨م بمقر جمعية الثقافة والفنون بالرياض، وذلك بحضور رئيس مجلس إدارة الجمعية: د. عمر السيف، وجمع كبير من المثقفين والفنانين والكتاب. وأدار الندوة: د. نايف الثقيل عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، وشارك فيها الممثل المسرحي علي السعيد، بتقديم ورقة عمل بعنوان: (الدراما السعودية بصفتها وثيقة تاريخية واجتماعية)، أكد فيها على أن الدراما من الفنون التمثيلية الهامة التي تعدُّ شاهدًا حضاريًا على المجتمع، وأنها ستكون وثيقة يرجع إليها في الدراسات الاجتماعية والثقافية لمعرفة كثير من السمات الحضارية لأي مجتمع. مشيرًا إلى أن الدراما التلفزيونية السعودية لم تقوم بهذا الدور، على الرغم من غنى المملكة ـ الوطن القارة ـ بكل أوجه التعدد المجتمعية، التي تحتاج إلى التوثيق قبل أن تزول أو تتغير بفعل التمازج الحضاري السريع؛ مؤكدًا على أن الدراما السعودية لم تفعل شيئًا يذكر من أجل هذا التوثيق، بل عملت بقصد، أو بدون قصد، على تشويه هذا التعدد والتنوع الثقافي لمناطق المملكة، وهو ما يظهر بوضوح في مكونات العمل الدرامي من استخدم لغة أو لهجة مختلفة تمامًا، أو بيئة وعمارة مخالفة لبيئة العمل المقدم وعمارته، وبخاصة عندما تكون الدراما عن فترة زمنية سابقة.

واستدل الفنان علي السعيد على أقواله بأمثلة كثيرة، منها أن بعض المسلسلات تحكي قصة أسرة واحدة (أشقاء وشقيقات) وإذا بكل أخ يستخدم لهجة مخالفة للآخر دون مبرر؛ وأعمال درامية تقدم على أنها تمثل بيئة قروية نجدية، بينما يتم تنفيذها في قرية خليجية؛ وينطبق الأمر على المباني المستخدمة في تصوير مشاهد المسلسل، حيث نجدها لا تمت بصلة للعمارة النجدية.

وأشار الفنان علي السعيد إلى أن الأعمال الدرامية السعودية تتسم بالضعف، وعزى ذلك إلى عدة أسباب، من أبرزها: قلة عدد كتاب السيناريو الماهرين، وضعف كفاءة المتوفر منهم؛ وغياب القضايا ذات العمق الإنساني وسيطرة القضايا اليومية القصيرة التي تشبه الأخبار الصحفية والموضوعات السطحية؛ وعدم وجود المنتج السخي، الذي يدرك أهمية الصرف الجيد على العمل الدرامي، ليتم بالصورة المطلوبة؛ واعتماد العمل على الممثل أكثر من النص والإخراج؛ وعدم الاهتمام بوجود مدرب أو مدقق لهجات، ومدقق لمواقع التصوير وخلفيات المشاهد.

وقد تمت مناقشة الفنان علي السعيد فيما طرحه من آراء من جمهور الحاضرين، الذي ضم عددًا من المهتمين بالأعمال الفنية والدرامية منها بخاصة، ومنهم: المخرج عامر الحمود، والفنان والمنتج عبدالرحمن الخطيب، والمنتج والكاتب حمود عودة الشمري، والمخرج المسرحي سمعان العاني، والمخرج المسرحي فهد الحوشاني، والفنانون: محمد المنصور، وعبدالعزيز المبدل، وعلي الغامدي، وخالد الشامي، والدكتورة ميساء الخواجا، والدكتورة سعاد المانع، وفاطمة العنزي من إذاعة الرياض، ونورة الرشيد المشرفة على ملتقى تراثنا رؤية ٢٠٣٠.

وقد أثرت المداخلات موضوع الندوة، ففي مداخلته، أضاف المخرج عامر الحمود، أسبابًا هامة لضعف العمل الدرامي، ومنها: عدم وجود معاهد متخصصة لتعليم فن التمثيل، إضافة إلى غياب جميع الجهات المعنية في هذا المجال؛ إضافة إلى غياب، أو تغييب، عنصر هام من عناصر التجربة الدرامية، مثل العنصر النسائي، سواء في الكتابة أو التمثيل أو النقد، مشيرًا إلى ما كان يقدم من مسلسلات عن مشاكل المرأة مثلًا، يتم التعرف عليها عن طريق الصحف، أو من الأسر المقربة لدينا، فكيف نقدم عملاً دراميا يتحدث عن المرأة وهي مغيبة تماماً؟

و أشار رئيس جمعية المسرحيين الفنان أحمد الهذيل،

في مداخلته، إلى أن الدراما مرضت وانتكست، عندما تحول العمل الدرامي إلى مؤسسات تجارية، جعلت همها الأول هو تحقيق الكسب المادي؛ فضلًا عن انعدام أو ضعف الثقافة الفنية لدى المنتجين؛ منوهًا إلى ما تشهده الفنون في المملكة من انفتاح، مما يبعث على التفاؤل بأن ينتج هذا الانفتاح حراكًا فعالًا، تتواجد فيه المرأة بجانب الرجل، لتقديم دراما نفتخر بها في المستقبل القريب.

المهرجان وتعزيز دور المرأة السعودية

أولى المهرجان الوطني للتراث والثقافة منذ انطلاقته الأولى اهتمامًا خاصًا للمرأة، سواء فيما يقدمه من أنشطة تراثية، حيث أبرز المهرجان الدور الاجتماعي الذي كانت تقوم به المرأة في المجتمع لمساندة الرجل ودعمه، وقد عرض المهرجان في العديد من دوراته الكثير من الأنشطة النسائية في العديد من مناطق المملكة؛ كما أولاها المهرجان عنايته واهتمامه فيما يقدمه من أنشطة ثقافية وفكرية، حيث كان لمكانة المرأة واهتماماتها وقضاياها وإبداعاتها حضورًا مميزًا في موضوعات الندوات والمحاضرات ومعارض الرسم الكتب وغيرها من المناشط التي كانت تقدم في دورات المهرجان المتعاقبة.

ولم يغب الاهتمام بدور المرأة ومشاركتها عن فعاليات المهرجان الثقافية والفكرية هذا العام، حيث اختيرت إحدى النساء المبدعات في المملكة لتكون من الشخصيات المكرمة في مهرجان هذا العام، وهي الدكتورة خيرية السقاف، كما خصص المهرجان ندوتين من ندواته الثقافية والفكرية لإبراز دور المرأة السعودية وتعزيزه، وهاتان الندوتان هما:

ندوة: (مشاركة المرأة في الشأن العام وصناعة القرار في المجتمعات)

أقيمت الندوة يوم الثلاثاء ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ، الموافق ١٣ فبراير ٢٠١٨م بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض، وشارك فيها كل من: الدكتورة هدى الوهيبي، وكيلة جامعة الأميرة نورة للدراسات العليا والبحث العلمي، والدكتورة هند بنت تركي السديري، أستاذة الأدب الإنجليزي العميد المساعد لعمادة شؤون الطلاب والطالبات والتسجيل بجامعة الفيصل، والدكتورة ناديا بنت أحمد الهزاع الكاتبة والباحثة، والدكتورة أمل الطعيمي، عضو هيئة التدريس سابقًا في جامعة الدمام والكاتبة الصحفية في جريدة اليوم.

وبدأت الندوة بورقة عمل قدمتها الدكتورة هدى الوهيبي بعنوان: (دور المرأة في التنمية وتكامله مع دور الرجل)، ذكرت فيها أن عناصر التنمية التي تحقق الرقي والتقدم في جميع مجالات الحياة الإنسانية، للوصول بالإنسان للاستقرار المعيشي والرفاهية، تتمثل في أربعة عناصر، أولها: العدالة الاجتماعية التي تتحقق في ظلها المساواة في حصول أفراد المجتمع كافة على الفرص نفسها، وثانيها: الاستدامة، وتعني ضمان حصول الأفراد على تنمية مستدامة؛ وثالثها: الإنتاجية، وهي توفير الظروف المناسبة لرفع إنتاجية الفرد، ورابعها: التمكين، ويعني توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية، التي تمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار.

وأضافت: «إن تكامل دور المرأة التنموي مع دور الرجل يأتي بالتوظيف الأمثل للموارد البشرية، وزيادة معدلات الإنتاج، ومردود الاستثمار في تعليم الفتيات أعلى من أي مردود آخر، وانخفاض معدلات الفقر إذا ما تحسن وضع المرأة، وتحقيق مصلحة الفئات المجتمعية المختلفة» .

من جانبها قدمت أستاذة الأدب الإنجليزي العميد المساعد لعمادة شؤون الطلاب والطالبات والتسجيل بجامعة الفيصل الدكتورة هند بنت تركي السديري، ورقة بعنوان :« المرأة والصورة النمطية عن طبيعة عملها ومشاركتها الفعالة»، قالت فيها:« إن هناك نقص كبير في توثيق مشاركة المرأة قبل أربعينيات القرن الماضي، مما يعطي انطباع بسلبية هذه المرأة وبعدها عن الشأن العام». وأضافت :« إن توثيق مشاركات المرأة السياسية والاجتماعية تكاد تكون معدومة، مما ساعد على هذا الغموض».

فيما أكدت الدكتورة ناديا بنت أحمد الهزاع، في ورقتها التي كان عنوانها: (حقوق المرأة)، أن المرأة كان لها دور هام في مجتمعها ووطنها في كل زمن من الأزمنة، وهي اليوم تثبت كفاءتها وجدارتها في كل حقول التعليم، من طب وهندسة، وتؤدي دورًا بارزًا في جميع الأعمال التجارية من بنوك وإدارة أعمال، وبينت أن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات ـ عبر عضويتها في مجلس الشورى ـ شكل نقلة نوعية لوضع المرأة، ودمجها في حقول كثيرة.

وقد فندت المرأة السعودية كل الادعاءات التي أشارت إلى عجزها عن الدخول في معترك العمل، بما وصلت إليه من مستوى تعليمي، وبما اكتسبته من خبرات عملية. وفي تثمينها للقرارات الملكية الخاصة بمساواة المرأة بالرجل في الحصول على رخص القيادة، وحضور المناسبات الوطنية الرياضية، غيرها من القرارات، قالت الدكتورة الهزاع:« إن القيادة الرشيدة اختارت أن تدخل المرأة التاريخ بقوة باتخاذ قرارات شجاعة في مختلف القطاعات، لتمكينها من إثبات نفسها».

وتناولت الدكتورة أمل الطعيمي، في ورقة عملها، التي اختتمت بها الندوة موضوعًا هامًا يتعلق بمستقبل المشاركة

المجتمعية للمرأة، تحت عنوان: (مخرجات التعليم وأهميتها في فرص مشاركة المرأة المجتمعية)، أوضحت من خلاله أن مخرجات التعليم تعني: «دور الفرد في اكتساب المعلومة والخبرة، ليستطيع أداء عمل معين، ليكون منتجًا، فاعلًا، ومؤثرًا، وفقًا للمادة المعرفية والخبرات المكتسبة طوال سنوات الدراسة وخارجها».

وأكدت أن الفاعلية المرجوة من مخرجات التعليم والتعلم لا بد وأن تبدأ العمل من الصف الأول الابتدائي، وأن يواكبها تطوير النظام التعليمي، بإضافة التدريب المستمر للطالب، وفق توجهه وموهبته، وتوسيع مجالات دراسة الأعمال الحرفية، ورفع مستوى كفاءتها، وإيجاد برامج خاصة تساعد الطلاب على فهم قدراتهم وتوجيهها في الطريق الصحيح، ورفض القوالب الاجتماعية التي تحدد التخصص.

ندوة: (المرأة وتعزيز دورها في المجتمع)

أقيمت الندوة يوم الثلاثاء ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ، الموافق ١٣ فبراير ٢٠١٨م بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض، وشارك فيها كل من: الدكتورة ريم بنت عبد المحسن السويلم، أستاذة الحديث وعلوم المساعد قسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب جامعة الأميرة نورة؛ والدكتورة سهيلة حسين محمد حريري، الأستاذة المساعد بقسم القراءات كلية الدعوة وأصول الدين جامعة أم القرى.

وقد تناولت ورقة عمل، التي قدمتها الدكتورة ريم السويلم، بعنوان: (مبادرات الدولة ودورها في تشجيع وتعزيز دور المرأة - جامعة الأميرة نورة نموذجًا)، المحاور الثلاثة التي قامت عليها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وأولها: محور(المجتمع الحيوي) بدعائمه الثلاث: القيم الراسخة، والبيئة العامرة، والبنيان المتين، وثانيها: محور (الاقتصاد المزدهر) بدعائمه الثلاث: الفرص المثمرة، والتنافسية الجاذبة، والاستثمار الفاعل، وثالثها: محور (الوطن الطموح) بدعامتيه: الحكومة الفاعلة، والمواطن المسؤول. وأوضحت الدكتورة السويلم أن نواة المجتمع السعودي هي (الأسرة)، التي يتم تربية أفرادها على القيم الراسخة المستمدة من العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله تعالى ولرسوله (صلى الله عليه وسلم)، وما تأمر به شريعتنا الإسلامية السمحاء من طاعة ولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

وتطرقت الدكتورة ريم السويلم في ورقتها إلى أدوار المرأة في المجتمع النبوي، فأشارت إلى دورها في النصرة والتضحية، ودورها في المجال العلمي، ودورها في المجال الطبي. بعد ذلك ذكرت نماذج لسيدات لهن وقفات وأدوار سياسية في تاريخ المجتمع السعودي، ثم استعرضت مسيرة تعليم المرأة في المجتمع السعودي، موضحة أنها قد مرت بأربع مراحل، وهي: المرحلة الأولى: وتتمثل في تعليم الفتيات من خلال الكتاتيب، التي كانت منتشرة في المجتمع السعودي، والتي كانت تغطي معظم مناطق المملكة، ثم المرحلة الثانية: وكان التعليم فيها يتم من خلال المدارس المنزلية أو شبه النظامية، وقد بدأت هذه المرحلة عام ١٣٦٠هـ، واستمرت إلى عام ١٣٧٩هـ، الذي شهد إنشاء المدارس النظامية لتعليم البنات، أما المرحلة الثالثة: فهي مرحلة المدارس النظامية، التي تم البدء في تأسيسها وافتتاحها عام ١٣٧٩هـ، وتعَد هذه المرحلة مرحلة مفصلية في تاريخ المجتمع السعودي، ثم تأتي المرحلة الرابعة: وتتجسد في مرحلة النظام الجامعي للبنات، وبدأت هذه المرحلة عام ١٣٩٠ هـ، بافتتاح أول كلية تربوية للبنات.

واستمر خلال هذه المرحلة افتتاح كليات البنات، حتى وصلت إلى (١٠٢) كلية ما بين جامعية وكليات متوسطة، وكليات مجتمع، موزعة في (٧٢) مدينة سعودية، وتضم (٦٠٠,٠٠٠) طالبة. وقد توجت مسيرة تعليم البنات في المملكة بإفتتاح جامعة الأميرة نورة، التي تعد - وفقًا لورقة الدكتورة ريم السويلم إحدى ثمار الرعاية والاهتمام بالتعليم العالي للمرأة.

وجاءت مشاركة الدكتورة سهيلة حريري لتلفت الأنظار إلى أهمية دور المرأة في المجتمع، ووجوب إبراز هذا الدور في جميع مجالات الحياة، تطبيقًا للتشريعات التي انبثقت من خلال القرارات الجديدة، التي تسعى للنهوض بقطاعات الدولة كافة، لتحقيق التنمية المستدامة مع ما يتحقق لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

وأكدت الدكتورة (سهيلة) أن الأنظمة والقرارات التي تصدر من الوزارات الحكومية لتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠ في ظل الشريعة الإسلامية، تحظى بمتابعة دقيقة من قبل المرأة والرجل معًا، حيث أصبح لكل منهما دور واضح ومحدد في تلك الرؤية، وأن هناك حرص واضح من كلا الجنسين على فهم متطلبات المجتمع في ظل القرارات والتشريعات الصادرة، مع المحافظة على الهوية الإسلامية.

وأوصت الدكتورة سهيلة حريري في نهاية مشاركتها بعدة توصيات، منها: تكوين لجان على مستوى المملكة من

عدة تخصصات لتحدد أهم مشكلات الشباب من الجنسين، ووضع برامج لحلها، وتوسيع دائرة الثقافة العامة للأجيال الصاعدة، عبر دراسة أسس الحضارات المختلفة، وأساليب الحوار مع المخالف وتضمينها مقررات الثقافة في المدارس والجامعات، استعدادًا لمرحلة الانفتاح على العالم والتفاعل معه، وفقًا لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتطلعاتها.

المهرجان وترسيخ القيم (تكريم المستحقين)

استن المهرجان ـ منذ دورته العاشرة (١٤١٥هـ) ـ سنّة حسنة، استمرت على مدى الدورات المتتالية، تتمثل في تكريم المستحقين، وتقدير المبدعين من أبناء الوطن، وهي إحدى القيم السامية والفضائل القيمة في ديننا الحنيف، وثقافتنا الإسلامية، وتقاليدنا العربية الأصيلة، التي يسعى المهرجان إلى إحيائها، وإبرازها، وترسيخها في نفوس الأجيال، من خلال اختيار بعض الرموز الوطنية البارزة وتكريمها، عبر منحها وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى، تقديرًا لها على ما أسهمت به من جهود دؤوبة وخدمات متميزة، أسهمت في إبراز ماضي المملكة وبناء حاضرها والإعداد لمستقبلها، وعملت على وضعها في المكانة اللائقة بها في شتى المجالات: التاريخية والتراثية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والأدبية ... وغيرها.

فلسفة التكريم وجدواه:

ورغم ما قد يبدو للبعض من أن تكريم المتميزين من الرموز الوطنية يعد أمرًا شخصيًا محضًا، لتعلقه بسيرة الشخصية المكرمة، كما يعد في الوقت نفسه منشطًا حديثًا لارتباطه بالعام أو الدورة التي تكرم فيها الشخصية الوطنية التي وقع عليها الاختيار، إلا أن المتمعن في هذا النشاط، المطلع على ما يقدم في ندوات التكريم، يعلم أن ما يطرح في هذه الندوات من موضوعات يمثل، بصورة أو أخرى، حقبة من الحقب التاريخية التي عاشتها المملكة في المجال الذي عملت فيه الشخصية المكرمة، فلو كانت الشخصية المكرمة دبلوماسية على سبيل المثال ـ كما هو الحال بالنسبة لشخصية الأمير سعود الفيصل التي كرمت في هذه الدورة ـ فإن ندوة التكريم تعد في جانب منها مسردًا لتاريخ الدبلوماسية السعودية على مدى العقود الأربعة التي قضاها الأمير سعود وزيرًا لخارجية بلاده، وهكذا الشأن بالنسبة لكل المجالات التي عملت فيها الشخصيات المكرمة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية أو إعلامية... أو غير ذلك.

وبالنظر إلى أن أغلب المتحدثين في الندوات التكريمية ينتسبون إلى المجال الذي خدمت فيه الشخصية المكرمة، تكون الجنادرية قد قدمت عبر هذا المنشط الثقافي الهام، تاريخًا محكيًا عن العديد من المجالات المتخصصة، وكيفية ومراحل تطورها، وما واجهها من تحديات، وكيف تمكنت من اجتيازها إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم من تقدم وازدهار، وتلك رسالة ثقافية هامة من رسائل المهرجان المتجددة.

أما عن جدوى التكريم، ففضلًا عن كونه خلق إسلامي رفيع باعتباره نوع من مكافأة المخلصين من أبناء الوطن، الذين قدموا لأوطانهم ومواطنيهم معروفًا في مجال عملهم، كما أشرنا من قبل؛ فإن مردوده الأدبي والمعنوي على الشخصية المكرمة له آثاره الإيجابية الكبيرة، ليس أقلها أن يشعر المكرم أو من يمت له بصلة القرابة أو الصداقة، أن ما بذله من جهد وعمر في إتقان عمله وإجادته، قد قوبل من أعلى سلطة في الدولة بالتقدير والتكريم، وبذلك تكون الدولة قد أوجدت لأجيال اليوم والغد نماذج يقتدى بها في مجالات الحياة المتعددة، بما يجعل من الإخلاص والإتقان والإبداع موروثًا معنويًا، لا يقل قيمة، إن لم يزد، عن الموروث المادي المحسوس.

المكرمون في الدورة الثانية والثلاثين:

تم هذا العام اختيار ثلاث شخصيات لتضاف إلى عشرات الشخصيات الوطنية التي تم تكريمها ـ على مدى الأعوام الماضية ـ تثمينًا لجهدهم الدؤوب، وعطائهم السخي والمميز، الذي أسهم في رفعة الوطن، وإعلاء شأنه، وهذه الشخصيات هي:

سفير الدبلوماسية العربية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن فيصل بن عبد العزيز، وزير الخارجية السابق (يرحمه الله)، الذي مثّل مملكتنا في المحافل الدولية على مدى أربعة عقود، موضحًا سياستها ومواقفها من القضايا العربية والإقليمية والدولية..

وسعادة الأستاذ تركي بن عبد الله السديري (ملك الصحافة) ـ كما لقبه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله ابن عبد العزيز (يرحمهما الله) ـ والذي أسهم، بقلمه المميز وفكره المستنير، في نشر الوعي الفكري بين عدة أجيال من أبناء المملكة وغيرهم من أبناء الدول الخليجية والعربية.

والدكتورة خيرية بنت إبراهيم السقاف، إحدى الرائدات السعوديات الأكاديميات في مجال الأدب والفكر والصحافة، التي أسهمت بفكرها وأدبها وكتابتها الصحفية المبدعة، في

تنشئة أجيال عدة من خريجات جامعة الملك سعود بالمكة، وأثرت المكتبة العربية والصحافة السعودية والخليجية بقصصها الأدبية الراقية، ومقالاتها الإبداعية المتميزة..

مراحل التكريم ومظاهره:

تمت مراسم تكريم الشخصيات المشار إليها آنفًا على مرحلتين:

الأولى: وتتمثل في منحهم جميعًا وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الأولى، وتسليمه من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله)، لهم أو لذويهم، في حفل الافتتاح الخطابي للجنادرية.

الثانية: وتتمثل في تخصيص ندوة من ندوات المهرجان الثقافية للتعريف بهم، وإبراز ما قدموه للوطن من إنجازات خلال مسيرتهم العملية، ما يجعلهم قدوة للأجيال الحالية والأجيال القادمة في حب الوطن والتفاني في خدمته. وفيما يلي إيجاز عن كل ندوة من الندوات الثلاث وما طرح فيها من موضوعات وأفكار:

١. ندوة تكريم الأمير سعود الفيصل:

أقيمت ندوة تكريم الأمير سعود الفيصل يوم الخميس ٢٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ، الموافق ٨ فبراير ٢٠١٨م، وشارك فيها كل من : صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل، رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وصاحب المعالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير خارجية مملكة البحرين الشقيقة، وسعادة الأستاذ عادل الجبير ، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وسعادة الدكتور عبد المنعم سعيد المفكر والكاتب المصري المعروف ورئيس مجلس إدارة دار المصري اليوم. وأدار الندوة سعادة الدكتور نزار عبيد مدني.

وسلط المتحدثون الضوء على شخصية الأمير سعود الفيصل، مبرزين ما كان يتمتع به من صفات شخصية وسمات ذاتية، بدت عليه منذ سنوات طفولته الأولى، ولازمته في شبابه ورجولته، و ترسخت في كيانه ووجدانه، وأثرت في كل ما يصدر عنه من قول أو فكر أو عمل، وتمثلت تلك الصفات في: التواضع، والشجاعة، الشهامة، والبصيرة، والعاطفة الجياشة، والحكمة، وسعة الثقافة، وقوة التدين، والصدق في القول، والإخلاص في العمل، والالتزام، والانضباط، والأنفة، والصبر والتحمل.

وتبارى المتحدثون ـ كلٌ من واقع تجربته ومدى اقترابه من الأمير سعود الفيصل ـ في إبراز جوانب من حياته العملية ومواقفه الحاسمة لنصرة قضايا وطنه المملكة العربية السعودية، وقضايا أمته العربية والإسلامية، وموقف بلاده من الأحداث الإقليمية والدولية التي عايشها خلال العقود الأربعة التي قضاها وزيرًا لخارجية

المملكة، والتي كان من أبرزها: الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨م، والغزو العراقي لدولة الكويت أغسطس عام ١٩٩٠م، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وما أعقبها من حملة شرسة على المملكة، والغزو الأمريكي لأفغانستان ثم العراق، وما ترتب عليه من تحكم إيراني وتدخل سافر في شؤون العراق، والعدوان الصهيوني المتكرر على غزة ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩م، وثورات ما يسمى بـ (الربيع العربي) وما ترتب عليها أحداث دامية في سورية واليمن وما كادت أن تحدثه في البحرين ومصر ...

وأوضح المتحدثون كيفية إدارة الأمير سعود للعديد من هذه القضايا التي عايشها، وأعرب عن موقف بلاده الواضح والحاسم منها، والتي كان للمملكة الفضل بعد الله تعالى في حل بعضها، مثل: (تحرير الكويت، وإفشال محاولات الانقلاب في البحرين، وإنقاذ مصر من محاولات الحصار الدولي التي كانت الدول الكبرى تخطط لها أعقاب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م)، وتخفيف الآثار السلبية المترتبة على البعض الآخر مثل: (الحرب على غزة، والحرب في سورية، وتفاقم الأوضاع في اليمن إثر اندلاع الثورة اليمنية)، واستشهد بعضهم: (الأمير تركي الفيصل) ببعض أقواله تجاه تلك القضايا، والتي كانت تتسم بالصدق في القول، والعمق في النقد، والثبات في الموقف، والجرأة في قولة الحق، وإن لم تعجب البعض، أو تثير غضبهم.

وأكد المتحدثون في الندوة على أن الأمير سعود الفيصل (يرحمه الله) من الشخصيات التي تستحق التكريم والتقدير، ليس على مستوى المملكة العربية السعودية فحسب، ولكن على المستوى العربي والإسلامي، بل وعلى مستوى العالم أجمع، ليس لأن ما قدمه عميد الدبلوماسية العربية خدمة لوطنه وقضايا أمته العربية والإسلامية، خلال مسيرته الدبلوماسية التي نوفت على أربعة عقود، أكثر من أن يحصى وأثمن من أن يقوم، ولكن لأنه كان طرازًا فريدًا ومميزًا بين أقرانه على مستوى العالم، بما أضفاه على السياسة من صدق ومصداقية، وحزم وموضوعية، وكياسة ولباقة تعبيرية، وثقة وفخر واعتزاز بانتماءاته الوطنية والعربية والإسلامية والإنسانية.. وتضمنت الندوة عددًا من المداخلات التي أثرى بها الحضور الندوة، فضلًا عن إجابة المتحدثين على أسئلة الحضور واستفساراتهم عما يخص حياة الأمير الراحل وجهوده التي بذلها خدمة لوطنه وأمته.

ولعل أفضل ما نختم به حديثنا عن تكريم الأمير سعود الفصيل، ما جاء في كلمة الشكر والعرفان، التي رفعها إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله)، مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، بمناسبة تكريم الأمير سعود الفيصل (يرحمه الله)، والتي قال فيها: «كان (رحمه الله) شابًا وسيمًا، ورجلاً قديرًا، وشيخًا حكيمًا واسع المعرفة.. كبير الموهبة.. رفيع المنزلة.. هدوؤه مهاب.. وصمته خطاب.. ولحظه شهاب.. إذا تحدث أسكت.. وإذا فعل أنجز.. وإذا انتصر تواضع.. أضاف إلى السياسة أَنَفة.. وإلى المناصب عظمة.. شهدت له المنابر والمؤتمرات.. والتفتت إليه الرؤوس والنظرات.. وأكبره الساسة والقيادات». وأردف يقول: «فاجأه المرض فأخفاه.. وأعاقه فتحداه.. لم أرَ أصبر منه إلا والده - رحمهما الله -. أثقله الإعياء فاتكأ على عصا.. وتحامل على الجسد المنهك بعنفوان.. لله دره!! كيف حمل الزمان والمكان؟».

٢. ندوة تكريم الأستاذ تركي السديري:

أقيمت ندوة تكريم الأستاذ تركي السديري، يوم الخميس ٢٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ، الموافق ٨ فبراير ٢٠١٨م، وشارك فيها كل من : الأستاذ الدكتور هاشم عبده هاشم، رئيس تحرير سابق لصحيفة عكاظ، والأستاذ يوسف الكويليت، الكاتب والمحلل السياسي، والأستاذ محمد رضا نصر الله عضو مجلس الشورى السابق والكاتب والمحلل الصحفي، والأستاذ مازن السديري نجل الأستاذ تركي السديري؛ وأدار الندوة الأستاذ فهد بن راشد بن عبد الكريم.

وقد أبرز المتحدثون الدور الريادي الذي قام به (ملك الصحافة) ـ كما كان يطلق عليه الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) ـ حيث كان رئدًا من رواد تطور الصحافة السعودية وانتقالها من (صحافة الأفراد) إلى (صحافة المؤسسات)، التي تعد مرحلة (النضج المهني) للصحافة السعودية، بمواصفاتها الحديثة من: تنوع أشكال التحرير الصحفي بين الأخبار والتحقيقات والاستطلاعات والتقارير ... وغيرها، والاعتناء بتبويب الموضوعات: سياسية وثقافية ودينية ورياضية واجتماعية ... ونحوها، ومخاطبة جميع فئات المجتمع الثقافية والعمرية، فضلًا عن إعداد جيل من الصحفيين الوطنيين للاضطلاع بأعباء الصحافة الوطنية الاحترافية.

وأكد المتحدثون على الدور الذي قام به الأستاذ

تركي السديري، في كل ما سبق، عبر مشاركته في صحيفة (الرياض)، التي بدأ الكتابة فيها محررًا رياضيًا، باعتبار الرياضة هي أكثر الموضوعات جاذبية آنذاك، ثم توليه رئاسة تحريرها، عام ١٩٧٤م، لما كان يتميز به من حيوية ونشاط، وتحوله من كاتب رياضي كاتب شامل في جميع المجالات: الرياضية والثقافية والسياسية، وتميُّز كتاباته فيها جميعًا بأنها كانت قطع أدبية راقية، نظرًا لما كان يتمتع به من قدرة على نحت الكلمات.

وأثنى المتحدثون على ما كان يتمتع به من صفات أهلته ليكون علمًا من أعلام الصحافة السعودية، ومنها: سعة ثقافته، التي اكتسبها من كثرة اطلاعه، وجرأته المهنية، وشجاعتة الأدبية، وسعيه لتحمل المسؤولية، وقدرته على كسر الجمود والروتينية، وإقدامه على اتخاذ قرارات إبداعية وابتكارية، حيث كانت صحيفة الرياض، برئاسة تحريره، أول صحيفة تجلب مطابع الأوفست إلى المنطقة الوسطى، وكانت أول صحيفة تنشئ مكاتب داخلية وتعيِّن منظومة مراسلين لها في مختلف الدول، وأول صحيفة سعودية تنشر فن الكاريكاتير على صفحاتها، وأول صحيفة تعين امرأة في منصب مدير تحرير في المملكة، ممثلة في الأكاديمية الأدبية الصحفية الأستاذة الدكتورة خيرية السقاف.

وأجمع المتحدثون على أن الأستاذ تركي السديري قد جعل من صحيفة الرياض (مشكاة) تضيء كل ما حولها ومن حولها، وتفتح العقول على الكثير من الأفكار، التي واجه بعضها صعوبات ومتاعب في حينها، لحداثتها على المجتمع وخروجها على المألوف؛ كما جعل الصحيفة في عهده تبدو من وجهة نظر الكثيرين وكأنها الصحيفة الرسمية للدولة لاهتمامها بالقضايا الوطنية والإقليمية والدولية وبيان موقف المملكة منها، ولما أجراه من لقاءات مع قادة المملكة وغيرهم من قادة العالم. وذلك كله يجعله رائدًا من رواد جيله، ومعلمًا للأجيال المتعاقبة من الصحفيين، وقدوة للأجيال الناشئة والقادمة في الاحتراف المهني والتميُّز الفكري والسلوكي والإنساني.

٣. ندوة تكريم الدكتورة خيرية السقاف

أقيمت ندوة تكريم الدكتورة: خيرية السقاف، يوم الخميس ٢٢ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ، الموافق ٨ فبراير ٢٠١٨م، وشارك فيها كل من : د. عبد الله الغذامي بورقة عمل ـ ألقاها نيابة عنه أ. د. عبدالله بن اسماعيل ـ الدكتور عبد الله العسيلان بورقة عمل ـ ألقاها نيابة عنه د. أحمد ابن علي آل مريع ـ والأستاذة مشاعل الشريف، المحاضرة والأكاديمية بجامعة الملك عبد العزيز، وأدار الندوة الدكتور إبراهيم التركي.

أبرز المتحدثون العديد من الجوانب التي تميزت بها الدكتورة خيرية السقاف، التي بدأت موهبتها في الكتابة وهي في التاسعة من عمرها، وسرعان ما تبلورت تلك الموهبة لتجد كتاباتها الطريق إلى القراء عبر صحيفتي الرياض والجزيرة، حيث خصصت لها صحيفة الرياض زاوية، لتكون أول كاتبة سعودية تكتب مقالًا يوميًا، شأنها في ذلك شأن كبار الكتاب في ذلك الحين. و في مرحلة لاحقة قررت الصحيفة أن توكل لها الإشراف على صفحات المرأة، تثمينًا لموهبتها وقدراتها المتعددة. بينما أفسحت لها صحيفة الجزيرة المساحة الوافية لتنشء فيها قصصها القصيرة وكتابتها الأدبية المتميزة. وبلغ فرط إعجاب (الجزيرة بكاتبتها المتميز والمتفردة أن خصصت لها عددًا من مجلة الجزيرة، تكون هي موضوعه بأدبها وقصصها وعلمها وفكرها، ورمزت إليها باسم (الغيمة) إشارة لما تحمله كتاباتها من أفكار وفنون تفيض بالري على العقول والنفوس كما تفيض الغيمة بالماء فتروي الأرض المتعطشة لمائها.

ومع ما كانت تتميز به الدكتورة خيرية من موهبة أدبية وفكرية، فإنها وبحكم عملها الجامعي الأكاديمي في الأدب ومناهج تدريسه، كانت قد اكتسبت المقدرة الإدارية، الأمر الذي رشحها، عام ١٩٨٠م، لأن تتولى منصب مدير تحرير، لتكون أول سيدة سعودية تتولى إدارة تحرير صحيفة يومية سياسية واجتماعية بارزة؛ وهي خطوة رائدة، كانت الأولى من نوعها آنذاك.

ولم يكن تميُّز الدكتورة خيرية مقتصرًا على عالم الصحافة، بل امتد تميُّزها إلى عالم الأدب، حيث إنها تعد إحدى الأديبات البارزات ـ سعوديًا وعربيًا بل وعالميًا، حيث ترجمت أعمالها إلى العديد من اللغات ـ في مجال القصيرة، كما تميَّزت في المجال الأكاديمي الذي برعت فيه من خلال رسالتها العلمية لنيل درجة الدكتوراة، التي تناولت فيها: (مناهج دراسة الأدب العربي وتدريسه في الجامعات العربية)، وكانت دراسة غير مسبوقة آنذاك، سواء في موضوعها، أو في تخصصها، الذي شمل مجال الأدب، ومجال مناهج البحث والدراسة، مما استدعى تخصيص مشرف علمي لكل شق من شقي الدراسة.

وإضافة إلى الجوانب التي أبرزها المتحدثون المواهب

المتعددة والمجالات العديدة التي برزت فيها الدكتورة خيرية وأبدعت، ركزت ورقة الأستاذة مشاعل على ما تميز به أسلوبها في الكتابة من مضمون إنساني عميق، وتعبير أدبي رقيق، ما جعل لكتابتها ألقًا مبهرًا ومذاقًا متميزًا، وقد أبرزت المتحدثة ذلك في نماذج عديدة من مقالاتها التي كانت تتصل بالإنسان مباشرة وما يتعلق به من صفات حميدة كالصدق والمسؤولية والأمانة ونحوها، والتي كانت تتخير لها عناوين ذات مضامين عميقة، مثل: (الوهج الحارق)، و(متى...؟)، و(حصار الأقواس) ... وغيرها من الكلمات الإيحائية التي تميّز لغة السقاف في قصصها ومقالاتها التي ترسم فيها لوحات سردية بديعة تزج بالقارئ في عالم التأمل.

لم يكن كثيرًا على سيدة سعودية تملك هذه المواهب والطاقات، وتثري بعطائها المميز عالم الصحافة والأدب والفكر، وتسهم في تنشئة وتأسيس العشرات من الأكاديميات السعوديات اللآئي يقدن حاليًا الحركة العلمية والأدبية والصحافية في المملكة... لم يكن كثيرًا على سيدة سعودية هذا شأنها أن تتشرف بالسلام على خادم الحرمين الشريفين وتتسلم منه (يحفظه الله) أعلى وسام تكريمي، لتكون ثاني امرأة يتم تكريمها عبر المهرجان الوطني للتراث والثقافة.

خاتمـــة

نختم حديثنا عن النشاط الثقافي والفكري للجنادرية (٣٢) بالتأكيد على أمرين:

الأول: أن المهرجان الوطني قد أَوْلى لطموحات المملكة المستقبلية ما تستحق من اهتمام ومتابعة، ليكون جسرًا لنقل أجيال الحاضر إلى آفاق المستقبل الواعد، مثلما هو جسر لتواصل تلك الأجيال مع عبق الماضي و أصالته، وهو ما تبين لنا مما جاء مفصلاً فيما أوردناه من ندوات تناولت موضوعاتها الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠ في جوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

الثاني: أن المهرجان لم يقتصر على الطموحات الوطنية، بل خصص العديد من ندواته لمتابعة الشأن العربي والإسلامي والدولي، وهي دوائر الانتماء الأوسع المؤثرة والمتأثرة بالمملكة؛ ففيما يتعلق بالشأن العربي، تعرض المهرجان لمواضيع وقضايا ثقافية وفكرية وأدبية تعالج وتناقش أبرز ما تشهده حركة الفكر العربي في ضوء مرحلة مضطربة ومتذبذبة في المنطقة، حيث خصص إحدى ندواته لتناول دور: (الإعلام السياسي العربي : صياغة المواقف وقيادة التحولات)، وأخرى عن: (واقع الأدب في الإعلام الجديد)، وثالثة عن: (الإرث الثقافي في أدب الرحلة العربية).

وفيما يتعلق بالشأن الإسلامي، خصص المهرجان ندوات ثقافية وفكرية، استضاف لها علماء أجلاء، ومفكرين متميزين، من باكستان والكويت وموريتانيا واليمن ومصر، لهم اسهامات رائدة على مستوى العالم العربي والإسلامي، وقد تناولت هذه الندوات موضوعات هامة مثل: (مصادر التشريع وأثره في توحيد الأمة)، و(دور العلماء في التعايش المجتمعي)، و(السنة النبوية نشأتها ومكانتها وأثرها في توحيد الأمة)، و(مشروع خادم الحرمين الشريفين في خدمة السنة النبوية أنموذجًا) (ندوتان).

أما الشأن الدولي، فدارت موضوعاته حول: (مكافحة التطرف ومواجهة الإرهاب في العالم)، و(تنامي التيارات الشعبوية في الغرب وانعكاساتها على السياسة الدولية)، و(الرسالة العالمية السعودية، والعناية باللغة العربية العمق الإسلامي والعالمي).

وقد شهدت تلك الندوات حضورًا جماهيريًا كبيرًا، وحظيت بتغطية إعلامية موسعة.

وفي ضوء ما تضمنه هذا التقرير عمّا طرح في البرنامج الثقافي، من موضوعات: وطنية وعربية وإسلامية ودولية، يمكننا القول: بأن المهرجان الوطني للتراث والثقافة قد أصبح مركز إشعاع فكري وأدبي لتشخيص القضايا ومناقشها وطرح الحلول المناسبة لها، ليس على المستوى الداخلي فحسب، ولكن على المستوى الإقليمي والدولي، مما يجعل من الثقافة وسيلة لتحقيق التعايش والتسامح بين الشعوب على أسس إنسانية مشتركة؛ وهي القناعة التي عبر عنها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ في كلمته الترحيبية بضيوف المهرجان هذا العام ـ بقوله (يحفظه الله):

«إننا ندرك أهمية الثقافات بصفتها مرتكزًا أساسيًا في تشكيل هوية الأمم وقيمها، ونرى في تنوع الثقافات وتعددها واحترام خصوصية كل ثقافة، مطلبًا للتعايش بين الشعوب، وتحقيق السلام بين الدول.. ونؤكد على أهمية البعد الإنساني المشترك في كل ثقافة، بعيدًا عن مفهوم صدام الثقافات.. لقد أصبح البعد الثقافي مرتكزًا أساسيًا في العلاقات بين الدول والشعوب، ومن المهم تعزيزه لخدمة السلم والأمن الدوليين».